الأمم المتحدة S/2025/374

مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المشتركة المؤرخة 9 حزيران/يونيه 2025 الموجهة من ممثلي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (”مجموعة الدول الأوروبية الثلاث“) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتعكس تلك الرسالة، للأسف، مثالا آخر على محاولة مجموعة الدول الأوروبية الثلاث إلقاء اللوم على الغير وصرف الانتباه عن إخفاقاتها المستمرة والموثقة جيدا في الوفاء بالتزاماتها، في حين توجه اتهامات لا أساس لها من الصحة بدوافع سياسية ضد جمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن إلى النقاط التالية:

1 - ترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضا قاطعا الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة، والتي تتجاهل السياق الدقيق وتحرّف حقيقة الوضع الحالي لخطة العمل، والظروف المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني، ومسؤوليات الأطراف في الاتفاق. فتأكيدات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث ليست مضللة من حيث الوقائع فحسب، بل هي غير سليمة من المنظور القانوني ومنحازة سياسيا أيضا.

2 - وعلى نحو ما أكدته إيران باستمرار، فإن التدابير التصحيحية التي اتخذتها لم تأتِ من فراغ، بل جاءت ردا مباشرا على انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من خطة العمل في أيار/مايو 2018، وما تلاه من فشل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في الوفاء بالتزاماتها الأساسية بموجب الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بالتطبيع الاقتصادي الموعود. وأدت هذه الخروقات التي ارتكبتها المجموعة عمليا إلى إبطال التوازن المتبادل في الاتفاق، مما دفع إيران إلى الرد بما يتوافق تماما مع حقوقها بموجب خطة العمل. وبدأت إيران في تقليص التزاماتها تدريجيا بموجب خطة العمل في عام 2019، أي بعد مرور أكثر من عام كامل على انسحاب الولايات المتحدة، بما يتوافق تماما مع حقوقها الصريحة، والتي نصت على أنه في حال عادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث إلى فرض العقوبات، فإن إيران ”ستتعامل مع إعادة الاعتماد هذه أو إعادة فرض الجزاءات المحددة في المرفق الثاني، أو فرض جزاءات جديدة ذات صلة بالمجال النووي، كأساس لوقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل كليا أو جزئيا“. وقدمت إيران التزاماتها المتعلقة بالملف النووي على أساس أن تقابلها مكاسب اقتصادية، وهي مكاسب تضاءلت تماما بسبب انسحاب الولايات المتحدة وإعادة فرض العقوبات، إلى جانب عدم التزام الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بالتزاماتها. وبالتالي، فإن التدابير التصحيحية التي اتخذتها إيران كانت قانونية ومتناسبة.

3 - وتسلط رسالة مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الضوء بشكل انتقائي على جوانب من أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحاول تضخيمها. فبرنامج إيران النووي لا يزال سلميا بالكامل، حيث تتم جميع أنشطة التخصيب في إطار أحد أكثر أطر التحقق والرصد صرامة من جملة الأطر التي وضعتها الوكالة. ويجب التأكيد على أنه طالما بقيت الأنشطة النووية خاضعة لضمانات الوكالة وإشرافها، فلا يوجد سبب مشروع للقلق. والأهم من ذلك، لا توجد قيود على مستوى التخصيب نفسه؛ ويكمن القيد الحاسم فقط في منع تحويل مسار استخدام المواد النووية أو الأنشطة النووية إلى أغراض غير سلمية. وقد أكد المدير العام للوكالة مؤخرا، في 31 أيار/مايو 2025، أن "أنشطة التخصيب الخاضعة للضمانات ليست محظورة في حد ذاتها". وقد أثبتت مواقفنا وإجراءاتنا أن جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها عضوا في معاهدة عدم الانتشار، لا تسعى إلى تطوير أو حيازة أسلحة نووية وتواصل التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح "كمية كبيرة"، الذي تستخدمه الوكالة، لا يعتبر تقييما موثوقا به من الناحية الفنية ولا القانونية فيما يتعلق بالتسليح. ووفقا لتقرير الوكالة عن تنفيذ الضمانات لعام 2024، كان هناك 530 240 من الكميات الكبيرة من المواد النووية الخاضعة للضمانات. والادعاءات التي تفيد بأن إيران تمتلك ما بين 7 إلى 9 من الكميات الكبيرة (قارن هذا العدد بالرقم 530 250) في الوقت الذي تظل فيه جميع هذه المواد تحت المراقبة المستمرة للوكالة - هي ادعاءات مضللة ومخادعة في آن واحد. ومن المهم التشديد على أن الوكالة أكدت مرارا وتكرارا أنها لم تعثر على أي دليل يشير إلى أي تحويل لمسار استخدام المواد النووية نحو أغراض غير سلمية في إيران. وأي محاولة للإيحاء بخلاف ذلك لا تؤدي فقط إلى تشويه النتائج التي توصلت إليها الوكالة، بل تقوض أيضا ولايتها المستقلة والمهنية.

4 - إن محاولة مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الخلط بين أحكام خطة العمل والتزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة هي محاولة مخادعة. فقد تعاونت إيران باستمرار مع الوكالة وانخرطت معها بشكل بنّاء، بما في ذلك في إطار البيان المشترك مع الوكالة في آذار/مارس 2023. ولا تزال إيران ملتزمة تماما بتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتواصل تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة. وتعمُد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث طمس الأطر القانونية سيؤدي فقط إلى تسييس العمل الفني الذي تضطلع به الوكالة. وفي هذا الإطار، لم تكن التدابير التصحيحية التي اتخذتها إيران مخالفة لخطة العمل، ولا لمعاهدة عدم الانتشار النووي والتزامات جمهورية إيران الإسلامية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. ولا يمكن أن تبرر هذه التدابير قرارات الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة التي أفرغت خطة العمل تماما من محتواها، ولا يمكن أن تشكل أساسا يستند إليه الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لتفعيل آلية تسوية المنازعات أو رفض الوفاء بالتزاماتها.

5 - إن إذعان مجموعة الدول الأوروبية الثلاث للعقوبات الأمريكية غير القانونية، وتقاعسها عن التحرك بعد انسحاب الولايات المتحدة، ورفضها تنفيذ التزاماتها عند حلول يوم الانتقال، وإعادة فرض العقوبات المرفوعة، وفرضها تدابير تقييدية غير قانونية جديدة، كلها تشكل انتهاكات واضحة ومستمرة لكل من خطة العمل والقرار 2231 (2015). وإذ فشلت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في الوفاء بالتزاماتها، فليس لديها أي صفة قانونية أو سلطة أخلاقية للاحتجاج بآلية تسوية المنازعات، ناهيك عن التهديد باستخدام بند إعادة فرض الجزاءات. وستكون هذه الخطوة باطلة إجرائيا ومعيبة موضوعيا وغير مسؤولة سياسيا. ولا يمكن لطرف ينتهك الاتفاق انتهاكا جوهريا أن يحتج بالحقوق التي يخولها له هذا الاتفاق، وهذا مبدأ راسخ في القانون الدولي.

6 - إن الادعاء بأن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث قد لجأت إلى عملية آلية تسوية المنازعات واستنفدت السبل التي تتيحها في عام 2020 هو ببساطة ادعاء خاطئ. وعلاوة على ذلك، فإن تهديد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بـ "تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات" في حالة عدم التوصل إلى "صفقة مُرضية" يتعارض مع الغرض من الآلية. فآلية تسوية النزاعات صُممت لحماية الاتفاق، وليس لاستخدامها في الضغط على مشارك آخر لقبول اتفاق منفصل يرضي مجموعة من المشاركين الذين يتصرفون هم أنفسهم في انتهاك لخطة العمل.

7 - إن التلميح إلى أن المسؤولين الإيرانيين قد دعوا إلى امتلاك أسلحة نووية أو تغيير العقيدة الدفاعية للبلد لا أساس له من الصحة على الإطلاق ويعكس محاولة متعمدة لافتعال أزمة. فسياسة إيران النووية سلمية بشكل لا لبس فيه، وهي متجذرة في كل من الالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي وعقيدة دفاعية دينية واستراتيجية راسخة تحظر أسلحة الدمار الشامل. وقد أعيد التأكيد على هذه السياسة باستمرار من قبل أعلى السلطات في جمهورية إيران الإسلامية.

8 - ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بإيجاد حل تفاوضي يعالج الشواغل المتعلقة بكل من المسائل النووية والعقوبات الجائرة التي استهدفت رفاه الشعب الإيراني. ومن هذا المنطلق، انخرطت إيران بجدية في محادثات دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وكذلك مع الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة. واستأنفت إيران المحادثات مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة في عام 2024، حتى قبل الدخول في محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة. ومن المؤسف للغاية أن ترد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث على ما أبدته إيران من حسن نية وجدية في المفاوضات ليس فقط بالتهديد بتفعيل بند إعادة فرض الجزاءات وإنما أيضا بطرح مطالب غير واقعية تتجاوز بكثير شروط ونطاق خطة العمل. ومن الناحية الواقعية، تحاول مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الاستفادة من آلية مدمجة في خطة العمل لانتزاع تنازلات جديدة من إيران. وهذا يتعارض تماما مع الحد الأدنى من حسن النية المطلوب في أي عملية دبلوماسية. وبينما تواصل إيران المناقشات مع الولايات المتحدة، وبالتوازي مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فإن أي محاولة أو تهديد بإعادة فرض الجزاءات على إيران، وهو إجراء باطل في حد ذاته، هو تجاهل صارخ لحسن نية إيران وستكون له تداعيات سلبية خطيرة.

9 - وإذا كانت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مهتمة حقا بالتوصل إلى حل دبلوماسي، فيجب عليها التخلي عن نهجها غير الواقعي واحترام الحقوق السيادية للدول بموجب القانون الدولي. فالتهديد الحقيقي للسلام والأمن الدوليين لا يكمن في أنشطة إيران النووية السلمية، بل في استمرار اللجوء إلى إجراءات قسرية انفرادية وغير قانونية في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتراجع تعددية الأطراف وسيادة القانون، واستغلال المنظمات الدولية، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لخدمة مصالح معينة في أجندة سياسية ضيقة. وإن تهديدات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث باللجوء إلى آلية إعادة فرض الجزاءات كوسيلة للضغط السياسي، على الرغم من إخفاقها في الوفاء بالتزاماتها، تتعارض بشكل صارخ مع مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ومن شأنها أن تقوض بشكل خطير سلطة مجلس الأمن ومصداقيته.

10 - وتحذر إيران بشكل حازم من أن أي محاولة لإعادة العمل بالأحكام التي انتهى العمل بها من قرارات مجلس الأمن السابقة ستكون عملا لا أساس له من الناحية القانونية ومتهورا من الناحية السياسية، وستكون له آثار خطيرة تقوض السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وبعد أن فشلت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها لا تملك

أي صفة قانونية تخولها اللجوء إلى هذه الآلية. ومحاولة إساءة استخدام آلية تسوية المنازعات والآليات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لا تؤدي فقط إلى تقويض مصداقية مجلس الأمن بل ستقوض أيضا بشكل خطير نظام عدم الانتشار. وقد أوضحت جمهورية إيران الإسلامية في جميع المناسبات، بما في ذلك في رسائل رسمية موجهة إلى مسؤولي مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، أنه في حالة تفعيل آلية إعادة العمل بقرارات مجلس الأمن المنتهية، فإن إيران ستنظر في اتخاذ تدابير متناسبة، بما في ذلك بدء عملية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وفقا للمادة العاشرة من المعاهدة. وفي مثل هذا السيناريو، فإن المسؤولية عن عواقب هذا التحول ستقع بشكل مباشر على عاتق أولئك الذين يسعون إلى إساءة استخدام الآليات الدولية لتحقيق مآرب سياسية ضيقة. ويجب على مجلس الأمن منع هذا المسار الخطير وتجنب الإخلال بالقرار 2231 (2015).

11 - وإذ يقترب مجلس الأمن من يوم إنهاء العمل بالقرار 2231 (2015)، يجب أن تتماشى جميع الجهود المبذولة مع أحكام القرار، ومن الضروري أن تؤكد هذه الهيئة الموقرة من جديد التزامها الثابت بمبادئ المساواة في السيادة وحسن النية في تنفيذ المعاهدات وضمان عدم الإخلال بكل من القرار 2231 (2015) والميثاق. وفي هذا السياق، تدعو إيران الأمين العام وجميع أعضاء مجلس الأمن إلى رفض الرواية الانتقائية وغير السليمة قانونيا التي تروّجها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وما تقوم به من إساءة استخدام لهذين الصكين. وتحثّ إيران مجموعة الدول الأوروبية الثلاث أيضا على إعادة النظر في سياسة الضغط والمواجهة التي تنتهجها والتي تؤدي إلى نتائج عكسية، واللجوء بدلا من ذلك إلى حوار جاد يهدف إلى استعادة الثقة.

12 - ولا يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي مستدام إلا من خلال الاحترام المتبادل والالتزام الصارم بالقانون الدولي والتفاوض بحسن نية. وفي الأشهر الأخيرة، انخرطت إيران، بناء على إعراب الولايات المتحدة عن استعدادها لذلك، في عدة جولات من المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة وهي مفاوضات اتبعت إيران في إطارها نهجا واقعيا وبناء وعمليا.

13 - وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بإيجاد حل تفاوضي يوفر ضمانات كافية فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، ويعترف في الوقت نفسه بحقوق إيران السيادية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي والقانون الدولي ويحترمها، مع رفع العقوبات الجائرة المفروضة على الأمة الإيرانية بطريقة قابلة للتحقق ودائمة. ومن وجهة نظرنا، فإن التوصل إلى اتفاق لتحقيق هذه الغاية ليس أمرا بعيد المنال ويمكن تحقيقه بسرعة، إذا توافرت إرادة سياسية حقيقية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم